تحليل العلاقة بين النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

الباحث: فراس محمود مهدي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
firas.m.m15@st.tu.edu.iq

أ.م.د. خليل إسماعيل عزيز
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
Khalil14@tu.edu.iq

المستخلص:

تشير الادبيات الاقتصادية الى ان هناك علاقة تبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما اكد عليه كل من كينز وفاغنر، اما في العراق فتعد النفقات العامة احد اهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، لذا فقد حاولت الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة بين حجم النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق من خلال استخدام الاسلوب التحليلي، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة طردية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٩.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي.

Analysis of the relationship between public expenditures and GDP growth in Iraq for the period (2004-2019)

Researcher: Firas. M. Mahdi
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist Prof. Dr. Khalil. I. Aziz
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The economic literature indicates that there is a reciprocal relationship between public expenditures and economic growth represented by the gross domestic product, and this is what Keynes and Wagner emphasized. In Iraq, public expenditures are one of the most important components of GDP. So the study tried to identify the nature of the relationship between the size Public expenditures and economic growth in Iraq through the use of the analytical method, and the study found that there is a positive relationship between public expenditures and economic growth represented by the GDP in Iraq for the period from 2004 to 2019.

Keywords: Public Expenditures, Economic Growth, Gross Domestic Product.

المقدمة

ان التفكير في النمو الاقتصادي كان دائماً في صميم النقاش الاقتصادي منذ ادم سميث الى وقتنا الحاضر، اذ يسعى الاقتصاديون الى تحليل ومعرفة اصل النمو الاقتصادي ومحدداته لما له من اهمية كبيرة للدول، كونه يعد المعيار المحدد لتقدم او تخلف معظم الدول، ويتحدد النمو الاقتصادي بالعديد من المؤشرات لعل في مقدمتها الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الاخير يتأثر بالعديد من المتغيرات لا سيما النفقات العامة كما اشار كينز، والتي تعبر عن دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي، فهي احدى اهم ادوات الدولة التي تسعى من

خلالها الى زيادة الانتاج، وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية علاوة على الاستقرار الاقتصادي من خلال التوازن بين العرض والطلب.

اما في العراق والذي شهد العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣، ولعل اهمها الزيادة الكبيرة والمستمرة في النفقات العامة، اذ تسعى الدراسة الى التعرف على التغيرات التي طرأت على النفقات العامة ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي كونه المؤشر الاكثر شيوعاً واستخداماً للتعبير عن النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث: تشير الادبيات الاقتصادية الى ان هناك علاقة طردية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الإجمالي، وفق الصيغة الرياضية المعروفة:

$$Y = C + I + G + (X-M)$$

الا ان هذه العلاقة تختلف من دولة الى اخرى حسب طبيعة توجيه تلك النفقات في الاتجاه الذي يؤدي الى تنويع هيكل الانتاج، وتكمن مشكلة البحث في تحليل مدى تأثير النفقات العامة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة المدروسة.

أهمية البحث: تتأتى اهمية البحث من اهمية العلاقة الطردية القائمة بين النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وتبرز هذه الاهمية بشكل كبير في الدول النامية ومنها العراق الذي يعاني من تباطؤ في عملية التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث: يفترض البحث ان هناك علاقة ايجابية بين حجم النفقات العامة ونمو بالناتج المحلي الإجمالي في العراق

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على طبيعة العلاقة بين حجم النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق

نطاق البحث: مكانياً يتحدد نطاق البحث على مستوى الاقتصاد العراقي، اما زمانيا فيقتصر على المدة من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٩.

منهجية البحث: يعتمد البحث على تطبيق المنهج الوصفي الاستنباطي من خلال الاسلوب التحليلي لتبيان العلاقة بين النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

المبحث الاول: الإطار النظري للنفقات العامة

اولاً. النفقات العامة: تعكس النفقات العامة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وبمرور الزمن تطور دور النفقات العامة، اذ ازداد حجمها وتعددت تقسيماتها واصبحت من اهم ادوات السياسة المالية ومع تطور طبيعة المالية من المالية المحايدة الى المالية المتدخلة او الوظيفية فقد تطورت دراسة النفقات العامة واصبحت تشكل جزءاً رئيسياً من السياسة المالية.

ثانياً. مفهوم النفقات العامة: تعرف النفقات العامة على انها مبلغ من النقود يخرج من ذمة الدولة المالية او من احدى هيئاتها العامة لإشباع الحاجات العامة (عواد، ٢٠١٣: ٥٩).

ويمكن تعريف النفقات العامة على انها مجموعة المصروفات التي تنفقها الدولة خلال فترة زمنية محددة بهدف اشباع الحاجات العامة للمجتمع (Felix J. Bierbrauer, 2014: 247). كما وتعرف النفقات العامة بانها مبالغ نقدية يتم اقرارها من قبل السلطة التشريعية ويقوم بأنفاقها شخص عام لتحقيق الاهداف الاقتصادية ولتوفير سلع وخدمات عامة (الجبوري، ٢٠١٩: ١٧٥).

ومن خلال ما تقدم من مفاهيم حول تعريف النفقات العامة يمكن ان نعرف النفقات العامة من وجهة نظر الباحث بانها مبلغ من المال تقوم الدولة بإنفاقه لغرض تحقيق المنفعة العامة للمجتمع.

ثالثاً. انواع النفقات العامة: تتعدد النفقات العامة وتزداد انواعها كلما تدخلت الدولة وازداد نشاطها، وقد ظهرت الحاجة الى تقسيم انواع النفقات العامة الى انواع مميزة، اذ توجد هناك انواع عدة للنفقات العامة نذكر منها:

١. **نفقات حقيقية ونفقات تحويلية:** فالنفقات الحقيقية: تتمثل بكافة المصروفات التي تقوم بها الحكومة للحصول مقابلها على اموال انتاجية واستهلاكية، وتقسم هذه النفقات الى نفقات استثمارية (رأسمالية) ونفقات جارية.

والنفقات تحويلية: هي النفقات التي تقوم الدولة بأنفاقها لغرض تحويل جزء من الدخل من فئات اجتماعية معينة الى فئات اخرى لتحقيق اهداف معينة ليس بالضرورة ان تكون اقتصادية مثل (اعانات البطالة، الاعانات الاجتماعية)، فمن خلال النفقات التحولية يمكن اعادة توزيع الدخل القومي على افراد المجتمع دون ان يتم الزام المستفيد تقديم اي سلعة او خدمة للسلطة العامة، لذا يعتبر الحد الفاصل بين هذين النوعين من النفقات هو ان النفقات الحقيقية تتم مقابل الحصول على السلع والخدمات والذي يؤدي الى اقتطاع جزء معين من الدورة الاقتصادية، والنفقات التحويلية فأنها لا تعمل على اقتطاع جزء من هذه الدورة لأنها تعمل على تحويل القوة الشرائية بين الفئات الاجتماعية ضمن اطار المتدفق الدائري للدورة الاقتصادية ولكن هذا لا يعني ان النفقات التحويلية لا تسعى الى تحقيق اغراض محددة وانما يمكن استخدامها لتحقيق اغراض اقتصادية ومالية واجتماعية (غدير، ٢٠١٠: ١٨-١٩).

٢. **النفقات العادية وغير العادية:** فالنفقات العادية هي تلك النفقات التي يتم تمويلها من الايرادات العادية للدولة (عوائد املاك الدولة، الضرائب)، وتمول من ايرادات عادية من ميزانية الدولة وتكرر بانتظام مثل (رواتب الموظفين، نفقات الصيانة)، والنفقات غير العادية هي النفقات التي لا تتكرر بانتظام في الميزانية وتأتي بصفة استثنائية وتدعو الحاجة اليها في فترات متباعدة مثل (نفقات مواجهة آثار الحروب والكوارث الطبيعية، نفقات انشاء الطرق والجسور)، وان لهذا التقسيم فائدة تتمثل في ان التكرار الدوري للنفقات العادية يمكن الحكومة من تقديرها بشكل اقرب للصحة وتدبير الاموال الازمة من الايرادات العادية واهمها الضرائب، اما النفقات الغير عادية وباعتبارها تحدث بصفة استثنائية فان سدادها يكون من ايرادات غير عادية مثل (القروض العامة، الاصدار النقدي الجديد) (يحياوي، ٢٠٠٣: ٤٠).

٣. **نفقات جارية ونفقات استثمارية:** فالنفقات الجارية هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الجهاز الحكومي للدولة والتي تمكنه من تقديم الخدمات الاساسية للأفراد وكذلك تنفيذ المشاريع اللازمة مثل (النفقات التشغيلية، النفقات التحويلية، الرواتب والاجور، الاعانات، نفقات الصيانة، المكافئات، ونفقات اخرى). اما النفقات الاستثمارية هي النفقات التي يكون هدفها تكوين راس المال الثابت او زيادة راس المال القومي والتي تؤدي الى توسيع النشاط الاقتصادي وزيادة الطاقة الانتاجية مثل (تكلفة شراء الآلات والمعدات، انشاء محطات الطاقة الكهربائية، بناء السدود) (خصاونة، ٢٠٠٠: ٥٩).

رابعاً. الاسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: تعتبر الزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي الزيادة في المبالغ والنفقات العامة التي تحصل من غير ان يترتب على ذلك زيادة في الخدمات العامة او المنفعة العامة، اي هي حدوث زيادة رقمية في النفقات العامة دون ان يقابلها اي زيادة في كمية السلع والخدمات المقدمة للمجتمع (العبيدي، ٢٠١٠: ١٠١).

ومن الاسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

١. تدهور قيمة النقود: وتعني انخفاض قوتها الشرائية الذي يؤدي الى نقص في كمية السلع والخدمات والتي يمكن الحصول عليها بنفس قيمة الوحدات النقدية عن الكمية التي كان يمكن الحصول عليها من قبل، ويعد تدهور قيمة النقود السبب الرئيسي للزيادة الظاهرية للنفقات العامة في العصور الحديثة (ناشد، ٢٠٠٠: ٢٩).
٢. اختلاف الفن المالي: ان تغير الفن المالي المستخدم في تنظيم الحسابات المالية يعتبر من الاسباب الظاهرية لزيادة النفقات، كونه احدى اساليب الحكومة التي تستخدمها لتغيير المتغيرات الواقعية، وبذلك تتوسع الحكومة في النفقات العامة كما هو الحال عند انتقال الحكومة من الميزانية الصافية الى الميزانية الإجمالية.
٣. زيادة السكان واتساع مساحة الدولة: ان اتساع المساحة الاقليمية للدولة نتيجة لضم مناطق جديدة للدولة والزيادة التي تحصل في السكان سوف يترتب عليه زيادة ظاهرية في النفقات العامة، اذ ان هذا الانضمام يتطلب زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الاقليم الاصلي، وكذلك ان الزيادة في النفقات العامة الناجمة من زيادة اعداد السكان تعتبر زيادة ظاهرية عندما لا يترتب على ذلك زيادة في نصيب الفرد الواحد، اما إذا ترتب عليها زيادة في نصيب الفرد الواحد فتعتبر زيادة حقيقية (عبد الله وحمد، ٢٠٢٠: ٣٦٠).

خامساً. الاسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:

١. الاسباب الاقتصادية: ان زيادة النمو الاقتصادي والتوسع في المشروعات العامة وزيادة الدخل القومي وكذلك التقلبات التي تطرا على النشاط الاقتصادي من اهم الاسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة، وان اكثر هذه الاسباب تتطلب تدخل الدولة من خلال زيادة متوسط دخل الفرد واقامة المشروعات العامة الاقتصادية وزيادة الاهتمام بالمستوى الصحي والتعليمي مما يؤدي الى زيادة حقيقية في النفقات العامة، وان هدف الدولة من زيادة الانفاق لغرض الحصول على موارد اضافية لخزينة الدولة والتعجيل بالتنمية الاقتصادية او بهدف محاربة الفساد او الاحتكار.
٢. الاسباب الاجتماعية: ان ميل السكان في العصور الحديثة الى التركيز في المدن والمراكز الصناعية من اهم الاسباب التي تؤدي الى زيادة النفقات المخصصة للخدمات التعليمية والثقافية والصحية والنفقات المخصصة للنقل والمواصلات والكهرباء والغاز ... الخ وسبب ذلك يرجع الى اختلاف متطلبات سكان المدن عن متطلبات سكان الريف بالإضافة الى ان متوسط نصيب الفرد في المدينة من الخدمات يزيد عن متوسط نصيب الفرد في الريف وبذلك تعتبر الاسباب الاجتماعية من الاسباب الاساسية للزيادة الحقيقية في النفقات العامة (ال زيارة، ٢٠١٢: ١١).
٣. الاسباب السياسية: ان وتوجه الدول نحو تقديم أفضل الخدمات الاجتماعية والاهتمام بحالة الطبقات محدودة الدخل تطبيقاً لانتشار مبادئ الديمقراطية ولكسب الراي العام ينجم عنه زيادة حقيقية في النفقات العامة، وان زيادة مسؤولية الدولة الحديثة يؤدي ايضاً الى زيادة النفقات الحقيقية العامة للدولة والمتمثلة بتقديم التعويضات للأفراد المتضررين من الحروب والمتضررين اثناء تقديمهم للخدمات العامة لأنشاء المشاريع الخدمية والانتاجية التي تحقق للمجتمع المصلحة العامة.
٤. الاسباب الادارية: ان زيادة عدد الموظفين وسوء التنظيم الاداري يعتبر من الاسباب الرئيسية في زيادة النفقات العامة للدولة، اذ ان تزايد اعداد الموظفين في الغالب يأتي نتيجة لاتساع وظائف الدولة الاجتماعية والاقتصادية، وان عدم قدرة الموظفين العاملين في دوائر الدولة على تقديم

الخدمات وعدم توفر الخبرة الوظيفية وعدم وجود عنصر المسؤولية والاحساس بالواجب ينتج خلل في الادارة العامة وهذا بدوره يؤدي الى تزايد النفقات العامة (العبيدي،٢٠١١: ٣٦).

٥. الاسباب المالية: ان للأسباب المالية الاثر الكبير في زيادة النفقات العامة، وان التمويل الحكومي مصدر للنفقات العامة يتم من مصادر متنوعة وان زيادة الفائض في الايرادات المالية هو السبب في زيادة النفقات، اذ يعمل التدخل الحكومي في زيادة النفقات الناتجة عن زيادة الصادرات النفطية وخاصة في الدول الريعية، علاوة على تامين البنى التحتية يعتبر من الاسباب المالية لزيادة النفقات العامة للدولة (عودة، ٢٠١٧: ١٢٨).

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

تعتمد بعض السياسات الحكومية على أدوات السياسة المالية وبخاصة سياسة الإنفاق لغرض إشباع الحاجات العامة وتحقيق النمو الاقتصادي، اذ أن السياسة الانفاقية تعتبر أداة الدولة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وكذلك توفير الاستقرار الاقتصادي

اولاً. مفهوم النمو الاقتصادي: ان النمو الاقتصادي يعتبر المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وقد كان محطة اهتمام الكثير من الاقتصاديين منهم (روبرت مالثوس) في كتابه مبدأ الامة عام ١٧٩٨، وتبعه الكثير من الباحثين الاقتصاديين الامر الذي يعكس الاهمية الكبرى للنمو الاقتصادي من عدة جوانب، لذلك فقد برزت مجموعة تعاريف لمفهوم النمو الاقتصادي فحسب رأي (Kindlebrger) ان النمو الاقتصادي هو مجموع الزيادة في المنتج بالنسبة للوحدة الواحدة من المستخدم، ويرى (Meier) ان النمو الاقتصادي هو عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال مدة زمنية محددة (Mladen, M, Ivic, 2015: 55). وعرف (Pero) النمو الاقتصادي هو الارتفاع المسجل في الناتج الصافي الحقيقي خلال مدة زمنية محددة عادة ما تكون سنة او فترات زمنية متعاقبة، اما الاقتصادي (Bounha) فقد عرفه بانه عملية توسع اقتصادية تلقائية يتم قياسها بمتغيرات كمية حديثة (كريم، ٢٠١٠: ٦٧).

وبناءاً على هذه المفاهيم يتبين ان النمو الاقتصادي يحتوي على ثلاثة مكونات اساسية: (احمد، ٢٠١٣: ١٧).

١. احداث زيادة مستمرة في الناتج القومي الإجمالي يعتبر مؤشر للنمو الاقتصادي، وان القدرة على توفير السلع المتنوعة للسكان دليل للنضج الاقتصادي.
٢. ان الاساس في النمو الاقتصادي هي التكنلوجيا المتقدمة فتعتبر بمثابة الشرط الازم وليس الكافي.
٣. ان التغيرات السلوكية والهيكلية التي يجب احداثها بمثابة الشرط المتمم لعملية النمو الاقتصادي.

وقد اتفقت اغلب الآراء على ان النمو الاقتصادي هو احداث زيادة في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي الى الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبذلك يمكن تعريف النمو الاقتصادي بانه الزيادة المتحققة امكانيات وطاقات الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات التي يرغب بها المجتمع والزيادة ذات الاجل الطويل في عرض البضائع الاقتصادية المتنوعة للسكان التي تستند على التقنية المتقدمة والتكييف المؤسسي المطلوب لها (الخفاجي، ٢٠١٣: ١٥).

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي: وهو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي، ويظهر لنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة الأخرى بأن النمو الاقتصادي هومن المتغيرات الكمية التي تقيس التغير النسبي في حجم الناتج

الحقيقي، وهو ايضاً متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي الحقيقي الخام الذي يعبر بالفعل عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

ثانياً. مؤشرات النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي مؤشراً صريحاً لحقيقة الاداء الاقتصادي ومن خلاله تتوضح العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، وقد تختلف اهمية قياس النمو الاقتصادي بين العديد من البلدان لا سباب تتعلق بالإحصائيات والبيانات الخاصة بكل بلد وكذلك على كيفية بناء المؤشرات والاساس المعتمد في ذلك، وان عملية النمو الاقتصادي السريع تتيح للبلد فرصة توفير المزيد لمواطنيها من الغذاء والسكن والخدمات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والصحية وتقديم خدمات التعليم الاساسية وغيرها، لذا يعتبر النمو الاقتصادي من المؤشرات المهمة التي تعكس المستوى المعيشي للسكان (الحجار، ٢٠١٠: ٦٥). وتوجد عدة طرق لقياس النمو الاقتصادي، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من اهم المتغيرات استخداماً لقياس النمو الاقتصادي، ومن هذه الطرق والتي تعد الاكثر استخداماً هي ما يلي (اوصياف، ٢٠١٢: ٣٤)

١. معدل النمو السنوي الفصلي للناتج المحلي الإجمالي: ان هذه الطريقة تفسر التقلب في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الربع سنوية وجمعها ومقارنتها ويتم تسجيلها في نهاية العام، اذ تستخدم هذه الطريقة لإظهار التغيرات والتطورات الاقتصادية خلال الربع السنوي.
٢. معدل النمو الربع سنوي للناتج المحلي الإجمالي: يتم في هذه الطريقة المقارنة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي في كل ربع بنتائج الربع نفسه في العام السابق، اذ تستخدم هذه الطريقة من قبل الشركات لمعرفة ارباحها السنوية والحد من التقلبات الموسمية.
٣. معدل النمو المتوسط السنوي للناتج المحلي الإجمالي: وهي الطريقة الاقل تقلباً من الطرق الاخرى لأنها تلغي التغيرات الناتجة من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي اضافة الى مقارنة التغيرات والتطورات خلال العام السابق بشكل كامل".

وقد استخدم الاقتصاديون العديد من المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن النمو الاقتصادي، لذا سيتم التركيز على اهم مؤشر لقياس النمو الاقتصادي وهو مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

أ. الناتج المحلي الإجمالي Gross Ddomestic Product: يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بانه مجمل القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية محددة تكون في العادة سنة.

ويعرف أيضاً بانه مجمل القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل دولة ما خلال عام معين، ويعرف بانه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية مختلفة الانواع بما في ذلك (مخصصات استهلاك السلع الاستثمارية او الاستثمار الإحلالي) (خضير وعبدالله، ٢٠١٨: ٣٣٤).

ويتم من خلال التعريف التفريق بين الناتج المحلي الإجمالي النقدي (بالأسعار الجارية) وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة).

ب. الناتج المحلي الإجمالي النقدي: هو قيم السلع والخدمات النهائية التي تقاس بالأسعار العادية في السوق، ولكنه لا يعكس التغير الحقيقي في الناتج فعندما ترتفع الاسعار من سنة الى اخرى تؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع الاسعار وليس بارتفاع الكمية المنتجة.
ج. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة): هو قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنوات مختلفة التي تقاس بسعر واحد (سعر سنة الاساس) لبيان الكمية الحقيقية المنتجة فقط

دون حدوث تغير في الاسعار ويحتسب بضرب الكميات المنتجة في الاسعار الثابتة (المحيميد، الجراح، ٢٠١٠: ٥-٦).

د. طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي: توجد ثلاث طرق رئيسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وان هذه الطرق الثلاث تعطي نفس النتيجة تماماً لكن تختلف في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي: (بتول، ٢٠٢٠: ١٠-١٢)

❖ طريقة الانفاق: "هي طريقة تقدير من حصل على الدخل من عناصر الانتاج، اذ تتكون قطاعات الاقتصاد الوطني من اربعة قطاعات هي القطاع العائلي، والقطاع الحكومي، القطاع الخارجي، قطاع المنتجين، اذ يقوم كل قطاع بنوع معين من الانفاق بحيث يكون في مجموعه اجمالي الانفاق الكلي" او الطلب الكلي والذي يجب ان يتساوى مع اجمالي الناتج المحلي (GDP) وحسب هذه الطريقة فان":

اجمالي الناتج المحلي = الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي + الانفاق الاستثماري لقطاع الاعمال + الانفاق الحكومي الاستهلاكي + صافي الانفاق الخارجي (صادرات – واردات)

$$GDP= C + I +G + (X-M)$$

❖ طريقة الدخل: يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب هذه الطريقة من خلال المعادلة الاتية:

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل = صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + اهتلاك راس المال – الاعانات الانتاجية

ويطلق عليها (اجمالي الناتج المحلي بسعر السوق).

❖ طريقة الانتاج: يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي بهذه الطريقة حسب المعادلة الاتية:

اجمالي الناتج المحلي بطريقة الانتاج = السلع الصناعية + السلع الزراعية + الخدمات المختلفة

اذ تشمل الخدمات المختلفة الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، الخدمات السياحية"... الخ.

ومن الجدير بالذكر ان الناتج المحلي الإجمالي بطرقة الانفاق = الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الانتاج، وهذا يعني ان اجمالي الانفاق الكلي = اجمالي الدخل المحلي = اجمالي الناتج المحلي.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

بعد التعرف على مفهوم الناتج المحلي والمفاهيم الاخرى ذات العلاقة ومعرفة الطرق الحسابية لقياس الناتج المحلي الإجمالي، ولغرض استقصاء اداء الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة وتكوين صورة واضحة له ومعرفة مدى أثر النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أحد متغيرات الاقتصاد الكلي والمقياس الاكثر شمولاً في قياس اداء الاقتصاد، سنتناول في هذا المبحث بيانات النفقات العامة وبيانات الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٩ لمعرفة أثر النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مرّ بها البلد من حروب وفرض للعقوبات الاقتصادية قبل عام ٢٠٠٤ نتيجة لحرب الخليج الثالثة وما أسفر عنها من تداعيات أثرت بشكل ملحوظ على الناتج المحلي الإجمالي إثر توقف تصدير النفط الخام وتأثير ذلك على بقية القطاعات وخصوصاً القطاعات الإنتاجية التي تعتمد في مدخلاتها على المستوردات من المواد الأولية والوسيطة والتي توقفت بسبب العقوبات الاقتصادية وشحة العملة الأجنبية الذي أدى إلى أضعاف بنية الناتج المحلي، علاوة على تدمير المنشآت الإنتاجية الحيوية والبنى الارتكازية وانحسار نشاط القطاع الخاص الاستثماري، وأن فرض العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد

العراقي والحروب التي شهدها قبل عام ٢٠٠٤ قد أصابت الاقتصاد بصدمة عرض والتي عبرت عن نفسها بانتقال منحنى العرض الكلي الى اليسار وتراجع مستويات الإنتاج وارتفاع الأسعار في ذات الوقت فكلما كانت قوة الصدمة اكبر كانت التوقعات التضخمية اكبر، وقد تسببت صدمة العرض عن انقطاع الاستيراد من مستلزمات الإنتاج وانخفاض خزين رأس المال وتحطيم البنية التحتية (Sanford, 2003: 5-6).

"بعد انتهاء العمليات العسكرية والتغيير الذي شهدهُ النظام السياسي عام ٢٠٠٣، توجهت الانظار الى ما سيحققه الاقتصاد العراقي من نمو اقتصادي ينقل البلد من خلال معدلاته وعجلته المستمرة الى طريق التقدم بعد ما زالت العقبات التي كانت تحول دون ذلك النمو، إذ تحرر الاقتصاد من قيود العقوبات الاقتصادية الدولية وانتهاء فلسفة عسكرة الاقتصاد الا ان ما تحقق من نتائج كان مخيب للآمال ولم يحقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو مقبولة لاسيما في القطاعات غير النفطية وبالمستوى الذي يعالج قصور العرض السلعي داخل السوق المحلية".

من خلال تحليل البيانات في الجدول (١) للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٩ نجد ان هذه الفترة شهدت تغيرات استثنائية في جميع نواحي النشاط الاقتصادي نتيجة لتغير نظام الحكم عام ٢٠٠٣، اذ اخذ الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي مساراً متزايداً باستثناء بعض الاعوام لكونها اتسمت بظروف استثنائية.

الجدول (١): تطور الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٩)
(مليون دينار)

السنة	النفقات العامة بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي للنفقات العامة بالأسعار الجارية %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار جارية	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي%	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي%
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	----	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	----	٦٠,٣٣
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	-١٧,٨٧	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٣٨,١٢	٣٥,٨٦
٢٠٠٦	٣٣٤٨٧٨٧٧	٢٦,٩٦	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	٢٩,٩٩	٣٥,٠٣
٢٠٠٧	٣٣٥٤٥١٤٤	٠,١٧	١١١٤٥٥٨١٣	١٦,٦٠	٣٠,٠٩
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	٧٧,٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	٤٠,٨٨	٣٧,٨٣
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	-١١,٥٠	١٣٠٦٤٢١٨٧	-١٦,٨٠	٤٠,٢٣
٢٠١٠	٦٤٣٥١٩٨٤	-٢٢,٤١	١٦٢٠٦٤٥٦٥,٥	٢٤,٠٥	٣٩,٧٠
٢٠١١	٦٩٦٣٩٥٢٣	٨,٢١	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	٣٤,٠٩	٣٢,٠٤
٢٠١٢	٩٠٣٧٤٧٨٣	٢٩,٧٧	٢٥١٩٠٧٦٦١,٧	١٥,٩١	٣٥,٨٧
٢٠١٣	١٠٦٨٧٣٠٢٧	١٨,٢٥	٢٧١٠٩١٦٦١٤	٧,٦١	٣٩,٤٢
٢٠١٤	٨٣٥٥٦٢٢٦	-٢١,٨١	٢٦٠٦١٠٤٣٨,٤	-٣,٨٦	٣٢,٠٦
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥	-١٥,٧٤	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	-٢٥,٢٩	٣٦,١٦
٢٠١٦	٦٧٠٦٩٤٣٧	-٤,٧٢	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	١,١٥٢	٣٤,٠٥
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٥	١٢,٥٥	٢٢٥٧٢٢٣٧٥,٥	١٤,٦٢	٣٣,٤٤
٢٠١٨	٨٠٨٧٣١٨٩	٧,١٣٠	٢٥١٠٦٤٤٧٩,٩	١١,٢٢	٣٢,٢١
٢٠١٩	١١١٧٢٣٥٢٣	٣٨,١٤	٢٦٦١٩٠٥٧١,٣	٦,٠٢	٤١,٩٧

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على النشرات الاقتصادية البنك المركزي العراقي للأعوام (٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٥، ٢٠١٩).

ويبدو من الجدول اعلاه ان الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع بشكل كبير، وشهد معدلات نمو موجبة بلغت عند اعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٥ ليبلغ معدل النمو السنوي للناتج (٣٨,١٢%)، وبلغت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (٣٥,٨٦%) وذلك بسبب

انفتاح الاقتصاد العراقي بشكل كبير على العالم الخارجي نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية وزيادة صادرات النفط وزيادة سعر الصرف امام العملات الاجنبية ، ثم شهد بعد ذلك معدل النمو السنوي تذبذباً واضحاً، اذ سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً للأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧) على التوالي، فبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ (١٦,٦٠%) على الرغم من استمرار الزيادة في النفقات العامة، خلال هذه السنتين اذ بلغ معدل النمو السنوي للنفقات العامة (١٧%) وبلغت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (٣٠,٠٩%) وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي"، فضلاً عن الظروف السياسية والأمنية التي حالت دون جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية التي من شأنها زيادة الناتج المحلي". واستمرت النفقات العامة بالارتفاع فبلغت (٥٩٤٠٣٣٧٥) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو سنوي (٧٧,٠٨%) وهو اعلى معدل نمو سنوي سجل بعد عام ٢٠٠٤ وطيلة مدة الدراسة ونلاحظ نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام اذ بلغ (١٥٧٠٢٦٠٦١) مليون دينار وبأعلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي فبلغ (٤٠,٨٨%) وهو ايضاً اعلى معدل نمو سنوي سجل بعد عام ٢٠٠٤ وخلال مدة الدراسة، وارتفعت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (٣٧,٨٣%) ويعود سبب ذلك لارتفاع اسعار النفط وتحسن الوضع الامني والاستقرار السياسي في تلك الفترة، مما يدل على وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، ولكن في عام ٢٠٠٩ وبسبب تداعيات الازمة المالية وتراجع اسعار النفط شهد الناتج المحلي انخفاضا إذ سجل نموا سالباً بلغ (-١٦,٨٠%) وفي نفس الوقت سجلت النفقات العامة انخفاضاً ايضاً فبلغت (٥٢٥٦٧٠٢٥) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب (-١١,٥٠%) وسجلت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (٤٠,٢٣%) ثم عاد الناتج المحلي الإجمالي ليسجل ارتفاعاً مع تعافي الاقتصاد العالمي وخروجه التدريجي من الأزمة مقترناً بالارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمية مما يدل على وجود العلاقة التبادلية بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي".

وقد شهد العامين (٢٠١٠-٢٠١١) ارتفاعاً في النفقات العامة وارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي على التوالي اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ (٢١٧٣٢٧١٠٧) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٣٤,٠٩%) مقترناً بارتفاع النفقات العامة الى (٦٩٦٣٩٥٢٣) مليون دينار وبلغت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (٣٢,٠٤%) بسبب ارتفاع اسعار النفط مدفوعة باستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسية وانخفاض حجم العرض الاحتياطي"، وبعد ذلك تراجع الناتج المحلي الإجمالي مع الانفاق العام مسجلاً انخفاضاً خلال الاعوام (٢٠١٤-٢٠١٥) وقد بلغ (١٩٤٦٨٠٩٧١) مليون دينار في عام ٢٠١٥ وبأقصى معدل انخفاض نمو سنوي سالب (-٢٥,٢٩%)، وقد سجلت النفقات العامة في نفس العام ايضاً اقصى انخفاض نمو سنوي سالب (-١٥,٧٤%) اذ تعتبر هذه النسب اقصى نسبة انخفاض سجلت خلال مدة الدراسة في النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي وبلغت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (٣٦,١٦%) وذلك بسبب انكماش السيولة العامة بفعل انخفاض الايرادات النفطية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط الى دون الـ ٥٠"دولار للبرميل الواحد والذي كان لانخفاضه الوقع الاكبر على الاقتصاد العراقي والموازنة العامة تحديداً، لقد أدى العجز الكبير في الموازنة العامة الى اعادة هيكلة الانفاق العام بما يؤمن الموازنة الجارية والتضحية بكل تأكيد بالموازنة الاستثمارية"، ومن

هنا ظهرت مؤشرات الركود بشكل واضح في القطاعات الاقتصادية من خلال انخفاض معدل نمو الناتج المحلي (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٠-٢٠١٤: ١٢-٣٥).

ومن ناحية اخرى أسهم عدم اقرار الموازنة العامة في عام ٢٠١٤ في التأثير سلبا على كافة القطاعات الاقتصادية"، سواء عبر تعطل الخطة الخمسية وتوقف عملية التنمية أو التلكؤ في تنفيذ عدد كبير من المشاريع الخدمية والاستثمارية بسبب عزوف العديد من المستثمرين والمقاولين بسبب الاوضاع الامنية التي يسيطر عليها عدم الاستقرار من جهة"، وعدم حصولهم على مستحقاتهم المالية من جهة اخرى مما أثر سلبا على تنفيذ العديد من المشاريع".

بعدها عاد الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع في العام ٢٠١٧ وقد بلغ (٢٢٥٧٢٢٣٧٥) مليون دينار بمعدل نمو سنوي موجب (١٤,٦٢%) بالتزامن مع زيادة الانفاق العام اذ بلغ (٧٥٤٩٠١١٥) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (١٢,٥٥%) وبلغت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (٣٣,٤٤%) ويرجع سبب ذلك لتحسن الاوضاع الامنية بعد تحرير المدن التي كانت مسيطر عليها من قبل المجاميع الارهابية وعودة الحياة الى طبيعتها، وعلى الرغم من استمرار زيادة النفقات العامة للأعوام (٢٠١٨-٢٠١٩) فبلغت (١١١٧٢٣٥٢٣) مليون دينار في العام ٢٠١٩ وبمعدل نمو سنوي (٣٨,١٤%) وكانت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (٤١,٩٧%) وان الناتج المحلي الإجمالي قد سجل اعلى مستوى له اذ بلغ (٢٦٦١٩٠٥٧١) مليون دينار، الا ان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي سجل تراجعاً قياساً بالأعوام (٢٠١٦-٢٠١٧) فبلغ (٦,٠٢%). ويتبين ان سبب هذا الانخفاض وعدم التوافق بين الناتج المحلي والنفقات العامة في هذا العام هو انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وان الحكومة وجهت نفقاتها نحو اعمار المناطق المحررة من المجاميع الارهابية ومنح التعويضات للمتضررين واعادة نسبة كبيرة من الموظفين والعسكرين المفسوخة عقودهم بعد قيام المظاهرات الشعبية والمطالب التي زادت من كاهل الحكومة في زيادة الانفاق العام وانخفاض المشاريع الاستثمارية التي من شانها زيادة الناتج المحلي الإجمالي"، ان تتبع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً بعد انتهاء العقوبات الاقتصادية يوضح حقيقة ان ما تحقق من نتائج لم تكن بالمستوى المطلوب، ويرجع سبب ذلك الى ضعف الإدارة الاقتصادية للحكومة وعدم قدرتها على تحديد مقومات ومتطلبات مسار البناء المادي والبشري الحقيقي في البلاد مما ادى الى تخبط الأداء الاقتصادي للسياسات الاقتصادية الحكومية وخاصة السياسة الانفاقية التي كانت تركز باتجاه وغايات تشغيلية استهلاكية بحتة ولم تنجح في تنشيط وتحفيز الاقتصاد على تحقيق معدلات النمو المطلوبة في القطاعات الحقيقية"(باستثناء قطاع النفط).

اذ ان الايرادات النفطية وسعت من الاهمية النسبية للقطاعات الخدمية والتوزيعية على حساب القطاعات السلعية، "أي أن تلك الايرادات عملت باتجاه تضخيم جانب الطلب وهذا ما تسبب بجعل الاقتصاد العراقي يعمل في ظل فائض طلب بشكل دائم وان أي زيادة في الطلب الكلي يتم تغذيتها عن طريق الاستيرادات لعدم مرونة العرض الكلي بسبب واقع القطاعات الانتاجية"، فسجلت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نسب متدنية والتي بلغت في أحسن أحوالها (٩,٢%) من الناتج المحلي، وليس بعيداً عن القطاع الزراعي نجد أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى نسبة (٢,٣%)، وذلك بسبب تعطل غالبية المصانع الحكومية وتقادمها فضلا عن تدمير عدد كبير منها بسبب الحروب والعمليات العسكرية، بالإضافة

الى الغياب شبه التام للقطاع الخاص (بسبب الاوضاع الامنية المتدهورة) في الوقت الذي ينبغي ان يكون فيه هو القطاع القائد لعملية نمو الناتج المحلي الإجمالي بما ينسجمً مع التحول باتجاه اقتصاد السوق، أذ لاتزال الدولة وقطاعها العام تهيمن على ما يقارب نسبته (٨٠%) من الناتج، والمتبقي نسبته (٢٠%) من الناتج للقطاع الخاص الذي اتصف نشاطه بالطابع الخدمي ذا الارتباط الضعيف بالنشاط الإنتاجي والاستثماري الحقيقي (ياسر، ٢٠١٣: ٩-١٠-١٢).

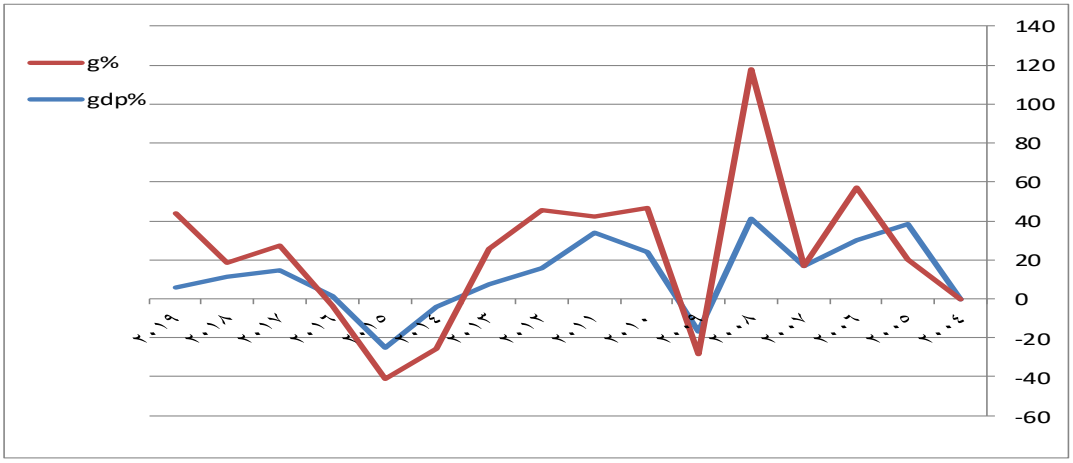

الشكل (١): تطور النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٩

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجداول (١).

ومن الشكل البياني (١) اعلاه يتضح ان معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يسيران بنفس الاتجاه نسبياً، ويبدو ذلك جلياً في الاعوام ٢٠٠٧، اذ يكاد يتطابق معدل النمو لهما، وكذلك بالنسبة لعام ٢٠٠٩ فالانخفاض في معدل نمو النفقات العامة ادى الى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والحال نفسه في عام ٢٠١٥، وهذا يقودنا الى نتيجة ان هناك علاقة طردية ذات اتجاهين بين معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً. الاستنتاجات: توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات وسيتم الاقتصار على اهمها:

١. ان النفقات العامة في العراق تؤثر في النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، فان زيادة النفقات العامة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وان زيادة الاخير يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي.

٢. ان النفقات العامة في العراق كانت باتجاه متزايد خلال مدة الدراسة ولكن هذه الزيادة كانت النسبة الاكبر منها للنفقات الاستهلاكية والنسبة الاقل منها كانت موجهة نحو النفقات الاستثمارية التي من شانها دعم الاقتصاد والوصول الى النمو الاقتصادي.

٣. الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة كان متزايد بشكل ملحوظ، ولكن تلك الزيادة لم تكن نتيجة لزيادة الانتاج، بل كان بسبب ارتفاع اسعار النفط التي ادت بدورها الى زيادة الايرادات وان اغلب هذه الايرادات وجهت نحو الانفاق الاستهلاكي، مما انعكس سلباً على النمو الاقتصادي في العراق.

٤. هناك علاقة ايجابية بين النفقات العامة في العراق والنمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، فكلما زادت النفقات العامة ادت الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

ثانياً. التوصيات:

١. في ظل الزيادة الملحوظة في النفقات العامة التي اشرت خلال مدة الدراسة في العراق نوصي الحكومة بتنوع الانتاج لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
٢. نوصي الحكومة بزيادة نسبة النفقات الاستثمارية الى نسبة النفقات الجارية، لكون ان النفقات الاستثمارية هدفها تكوين راس المال الثابت او زيادة راس المال القومي والتي تؤدي الى توسيع النشاط الاقتصادي وزيادة الطاقة الانتاجية وبالنتيجة زيادة النمو الاقتصادي.
٣. حث الحكومة على استثمار الايرادات النفطية الناجمة من ارتفاع اسعار النفط من خلال انشاء صناديق سيادية تدعم من الفرق في اسعار النفط واستثمارها في تنمية المشاريع الاستثمارية والحد من عجز الموازنة.
٤. على الحكومة توجيه الزيادة في النفقات العامة باتجاه المشاريع الخدمية والبنية التحتية وتهيئة المناخ الملائم لعمل القطاع الخاص، لان هذا الاخير يقع على عاتقه القيام بعملية التنمية الاقتصادية كونه أكثر كفاءة في اعادة تخصيص الموارد، والتي تؤدي بالنهاية الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
٥. نوصي الباحثين بالقيام بمزيد من الدراسات والبحوث من اجل الوصول الى النتائج المرضية وارشاد الحكومة في كيفية استغلال الموارد الاقتصادية وتوجيه زيادة النفقات العامة نحو تطوير القطاعات الانتاجية الداعمة للنمو الاقتصادي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. ال زيارة، كمال عبد حامد، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، كلية القانون، جامعة اهل البيت، العدد الخامس عشر.
٢. احمد، كبداني سيدي، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية قياسية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بفداية، الجزائر، ٢٠١٣.
٣. اوصياف، محمد امين، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.
٤. بتول، احمد، مفاهيم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي، مشروع البنوك والتعمير، جامعة الانبار، ٢٠٢٠.
٥. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤.
٦. الجبوري، مهدي سهر، حسين، خضير عباس، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٩.
٧. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٤ -٢٠١٩).
٨. الحجار، بسام، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار منهل اللبناني للنشر، لبنان، ٢٠١٠.
٩. خصاونة، جهاد سعيد، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الاولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٠.
١٠. خضير، منعم احمد، عبدالله، عبدالله محمد، أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق للمدة (٢٠٠١-٢٠١٦)، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٣)، العدد (٤٣)، ٢٠١٨.

١١. الخفاجي، احمد ابراهيم محمد، جدلية النمو الاقتصادي والبنى القانونية في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الرأسمالي (العراق نموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٣.
١٢. عبد الله، حسيب نايل، حمد، خلف محمد، أثر الاندماج الدولي على السياسة الاتفاقية في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٩)، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٦)، العدد (٥٢)، ج ٣، ٢٠٢٠.
١٣. العبيدي، سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، ٢٠١١.
١٤. العبيدي، سلام فوزي، تطور الواقع الصحي والتنمية الاجتماعية والبيئية في محافظة دهوك، الطبعة الاولى، مركز الدراسات الكوردية، جامعة دهوك، العراق، ٢٠١٠.
١٥. عواد، فتحي احمد ذياب، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٣.
١٦. عودة، محمد حسن، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٣١)، ٢٠١٧.
١٧. غدير، هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الطبعة (بلا)، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة-دمشق، ٢٠١٠.
١٨. كريم، بودخدخ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ٢٠٠١-٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر،٢٠١٠.
١٩. المحيميد، احمد عبدالكريم، الجراح، محمد بن عبدالله، مبدئ الاقتصاد الكلي مفاهيم واساسيات ١٠٢ قصد، المطبعة العامة، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.
٢٠. ناشد، سوزي عدلي، اساسيات المالية العامة: النفقات العامة الايرادات العامة الميزانية العامة، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.
٢١. ياسر، صالح، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش ألبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد، العراق، ٢٠١٣.
٢٢. يحياوي، اعمر، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٣.

ثانيا. المصادر الأجنبية:

1. Jonathan E. Sanford, (2003), Iraq's Economy: Past, Present, Future, Coordinator Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, Congressional Research Service, the Library of Congress, Report for Congress Received Through the CRS Web, June.
2. Felix J.Bierbrauer, (2014), optimal Tax and expenditure policy with aggregate uncertainty, American economic journal. www.researchgate.net
3. Mladen.M, Ivic, (2015), Economic Growth and Development, Journal of process management-New Technologies, International, VOI 3, No1, 2015.